الممنوع من الصرف

معنى الصرف:

الاسم المُعرَب قسمان:

1_ قسم يدخله التنوين: ويدلُّ وجودُهُ على أنَّ الاسم المعرب الذي يحويه أشدُّ تمكُّنًا في الاسمية مِن سواه ؛ ولهذا يُسمَّى (تنوين الأمكنية أو متمكن أمكن) ، ويُسمَّى أيضًا (تنوين الصرف) وبهذا الاسم يشتهر عند أكثر النحاة.

فالصرف: هو التنوين الدال على معنى يكونُ الاسمُ بهِ أمكَن.

وإنَّما كان وجود هذا التنوين دليلًا على الأمكنية ؛ لأنَّ انضمامَه إلى الإعرابِ في اسمٍ واحدٍ جَعَلَ هذا الاسم مُشتملًا على علامَتَين بدلًا مِن واحدة هما (التنوين) و (الإعراب)، فيُبعِدانه كلَّ البعد عن الحروفِ وعن الأفعال ، إذ التنوين لا يَدخُلُ الحروف ولا الأفعال ، وكذلك الإعراب لا يدخُلُ الحروف ولا أكثر الأفعال.

2_ قسمٌ لا يَدخُلُهُ هذا النوع الأصيل مِن التنوين ويمتنعُ وجوده فيه: فيكون امتناعُه دليلًا على أنَّ الاسمَ المعرب مُتمكِّن في الاسمية ولكنَّه غير أمكن ، إذ لا يبلغ في درجة التمكن وقوَّته مبلغ القسم السابق مثل: عمر وعثمان ومريم وخديجة وغيرها مِن الأسماء الممنوعة مِن الصرف ، أي الممنوعة مِن أنْ يَدخلَ عليها تنوينُ الصرف الدال على الأمكنية والمؤدِّي إلى خفَّة النطق ، ويُسمَّى هذا القسم (مُتمكِّنًا غير أمكن) ؛ وذلك لاشتمالِه على علامة واحدة وهي الإعراب ، وبسببها كان محصورًا في الأسماء المعربة وحدها ، أمَّا تنوين الأمكنية فلا يدخل هذا القسم ، وبسبب امتناع دخوله عليه اقتَربَ مِن الفعل والحرف ، إذ صارَ شبيهًا بهما في حرمانهما التنوين وامتناع دخوله عليهما ، وإذا امتنع دخول التنوين الأمكنية على الاسم الذي لا ينصرف امتنع تبعًا لذلك جره بالكسرة ، فيُجرُّ بالفتحة نيابةً عنها ، بشرط أنْ لا يكون مضافًا ولا مُقترنًا بـ(أل) فإنْ أُضيفَ أو أقترن بـ(أل) وجَبَ جرُّه بالكسرة.

_ سبب المنع مِن الصرف:

ذَهبَ النحاةُ إلى أنَّ سبب المنع مِن الصرف هــو مشابهة الاسم للفعل ، وليس المقصود بالمشابهة بينهما اتِّفاق الاسم والفعل في المادة اللغوية نحو: قُدوم وقادم ، وإنَّما تكون المشابهة في أوجه مخصوصة تَتَبَّعها النحاة ، متى وُجِدَ قسمٌ منها في الاسم حُرِمَ التنوين.

ومدارُ الأمرِ يقومُ عندهم على الخفة والثقل ، وذلك أنَّ الفعل عندهم أثقل مِن الاسم ، فما شابهَ الفعل في الثقل حُرِمَ التنوين ، وما لم يُشابهه كان خفيفًا مُنصرِفًا.

ويستدِّلون على أنَّ الفعلَ أثقل مِن الاسمِ بكون الاسم أكثر دورانًا في الكلام مِن الفعل ، بدليل أنَّ الاسمَ قد يستغني عن الفعل في الكلام ، ولا يستغني الفعل عن الاسم ، ومِن الدلالة على ثقل الفعل أيضًا أنَّه يدخله الحذف والسكون ، فقد يُحذَفُ أوَّلُه وأوسطه وآخره نحو: يَعُد وقُم واشترِ ، وتقول: لمْ يذهبْ واكتبْ ، وذلك أنَّ الثقيل قد يُتَخفَّف منه بالحذف.

ومِن الدلالة على ثقل الفعل وخفَّة الاسم أيضًا أنَّ بناء الاسم أكثر مِن بناء الفعل، فالاسم المجرَّد ثلاثي ورباعي وخماسي نحو: قمر ودرهم وسفرجل ، والفعل المجرَّد ثلاثي ورباعي نحو: ذَهَبَ ودَحرَجَ ، والاسم المزيد رباعي وخماسي وسداسي وسباعي نحو: استقبال ، والفعل المزيد لا يتعدَّى السداسي نحو: استَقبَلَ.

وأوزان الأسماء أكثر مِن أوزان الأفعال ، فقد ذَكروا أنَّ أبنية الأسماء تبلغ نحو ألف مثال ومئتَي مثال وعشرة أمثلة ، أمَّا الفعل الثلاثي فله ثلاثة أوزان هي: فَعَلَ وفَعِل وفعُلَ ، والرباعي المزيد له ثلاثة أوزان ، والمبني للمجهول معلوم ، والملحقات قليلة ، فدلَّ ذلك على أنَّ الاسمَ أخفُّ مِن الفعل ، ولمَّا كان الاسمُ أخف مِن الفعل احتَمَلَ زيادة التنوين عليه ؛ لأنَّ الخفيف يحتملُ الزيادة بخلاف الثقيل.

ولذا قسَّمَ النحاةُ الأسماءَ المعربة إلى قسمَين:

قسمٌ ثقيل: وهو غير المُنصرِف ، **والآخر:** مُنصرِف وهو الذي يحتمِلُ زيادة التنوين.

وتعليلات النحاة تَذكــر أنَّ سبب المنع مِــن الصرف هــو وجود علَّتَين فرعِيَتَين فــي الاسم يشبهُ الاسمُ بهما الفعلَ ، إحداهما لفظيَّة والأُخــرى معنوية ، أو علَّة تقــــوم

مقامهما ، وذلك أنَّ الفعل _ كما يَرون _ فرعٌ على الاسم مِن ناحيَتَين:

الأولى: أنَّ الفعلَ مُشتقٌّ مِن المصدر الذي هو اسم ، فالاسم أصل ، فهو أقدم مِن الفعل ، وهذه العلَّة لفظيَّة.

الثانية: أنَّ الفعلَ يحتاج إلى الاسم في الكلام ، وهذه معنوية.

وعلل الممنوع مِن الصرف فرعيَّة كما يقول النحاة ، فالتعريف فرعٌ على التنكير؛ لأنَّ التنكير أصل ، والجمع فرعٌ على الواحد ؛ لأنَّ الواحد أصل ، والتأنيث فرعٌ على التذكير ؛ لأنَّ التذكير أصل...وهكذا.

_ علل المنع مِن الصرف:

إنَّ الأسماءَ الممنوعة مِن الصرف نوعان: نوعٌ يُمنَعُ صرفُه بشرط أنْ توجد فيه علامتان معًا (علَّتان) مِن علل تسع ، ونوع يُمنَع صرفُه إذا وُجِدَتْ فيه علَّة واحدة تقوم مقام العلَّتين ، والعلل يجمعها قوله:

عدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفة — وعــجــمـــــــــةٌ ثـــــــــمَّ تركـــــــيبُ
والنون زائـــدة مِــن قبلِها ألف — ووزنُ فعلٍ وهذا القول تقريبُ

أ_ فالذي يُمنَعُ صرفُه لوجودِ علَّة واحدة تقوم مقام العلَّتَين ما كان مُنتهيًا بألف التأنيث (المقصورة أو الممدودة) ، وكذلك ما يكون على وزن (صيغة الجمع المتناهي).

1_ فالمقصورة ألف تجيء في نهاية الاسم المُعرب لتدل على تأنيثِه ، ومثلها الممدودة ، إلا أنَّ الممدودة لا بدَّ أنْ يسبِقها _مباشرة_ ألف زائدة للمدِّ ، فتنقلبُ ألف التأنيث همزة ، ومِن أمثلة المقصورة (ذِكرى [مصدرًا] ، ورَضوى [علم على جبل

بالمدينة]، وجرحى)، ومِن أمثلة الممدودة (صحراء ، وزكرياء ، وأصدقاء ، وحمراء).

2_ صيغة منتهى الجموع: وهي كلُّ جمعِ تكسير أوَّله مفتوح وثالثهُ ألف بعدها حرفانِ أو ثلاثة بينهما ساكن ، نحو: (معابِد ، أقارب) وكذلك: (مناديل ، تفاسير).

فكلُّ جمعٍ مُشبِه لـ(مفاعِل أو مفاعيل) يُمنَعُ صرفُه ، والمـراد بالمشابهة: كـلُّ كلمةٍ

خماسية أو سداسية فُتِحَ الحرف الأوَّل منها ، سواء كان أوَّلُها ميمًا أم غير ميم مثل: مصاحِف ، جواهر ، دراهم ، أساليب ، وإذا تجرَّدتْ مِن (أل) والإضافة وكانت اسمًا منقوصًا مثل: (دواعٍ وثوانٍ) وأصلها: (دواعي وثواني) حُذِفَت ياؤها في حالَتَي الرفع والجر وجيء بالتنوين عوضًا عنها ، وتبقى الياء في حالة النصب وتظهر الفتحة عليها بغير تنوين مثل: (هؤلاء جوارٍ ، مررتُ بجوارٍ ، رررتُ بجوارٍ ، رأيتُ جوارِيَ).

فإنْ كانت اسمًا منقوصًا مُقترنًا بـ(أل) أو مضافًا وجَبَ أنْ تبقى ياؤها في كلِّ الحالات.

_ ما يلحقُ بصيغة منتهى الجموع:

إنَّ الحكم السابق ليس خاصًّا بصيغة منتهى الجموع الأصلية ، وإنَّما يدخل في حكمه ما أُلحِقَ بها مِن كلِّ اسمٍ جاء وزنه مماثلًا لوزن صيغة منتهى الجموع مع دلالته على مفرد ، سواء كان هذا الاسم عربيًّا أصيلًا كـ(هوازن) اسم قبيلة عربية ، أم غير أصيل كـ(شَراحيل) فقد استعملته العرب علمًا سمِّيَ به عدَّة رجال ، وسواء كان علمًا أم غير علم ، مرتجلًا أم منقولًا ، فمن الأعلام المرتجلة في العصر الحديث كَجاشم علم على رجل ، و(بهادر) علم على مهندس هندي ، و(صنافير)علم على قرية مصرية ، ومِن الأعجمي المعرَّب الذي ليس علمًا (سَراويل) فهي فارسية معرَّبة ، فكلُّ هذه الأسماء وما شابهها يُعدُّ مُلحقًا بصيغة منتهى الجموع ، بشرط أنْ يكون دالًّا على المفرد.

ب_ ما يُمنع صرفه لوجود علَّتَين معًا:

لا بدَّ أنْ تكون إحدى العلَّتَين المُجتمعَتَين معنوية والأخرى لفظية ، وتنحصر العلَّة المعنوية في (الوصفية) وفي (العلمية) ، والعلل الباقية لفظيَّة ، وفيما يأتي البيان:

_ ما يُمنَعُ مِن الصرف للوصفية مع علَّةٍ أخرى:

1_ الصفة المختومة بألف ونون زائدتَين: بشرط أنْ يكونَ تأنيثه بغير التاء ، إمَّا لأنَّه لا مؤنَّث له لاختصاصه بالذكور مثل: (لَحيان) لكبير اللحية ، أو لأنَّ مؤنثه على وزن (فعلى) كـ(عطشان) ومؤنثه (عطشى) ، والشرط الآخر أنْ تكون وصفيَّتُه أصلية (غير طارئة) كما في الأمثلة السابقة ، فإذا كانت وصفيته غير أصلية فإنَّه لا يُمنَعُ مِن الصرف نحو: (صفوان) في قولهم: (هذا رجلٌ صفوانٌ قلبُه) أي: قاسٍ ، وأصل صفوان الحجر الأملس ، وإذا كان المذكر على وزن (فعلان) والمؤنث على

وزن (فعلانة) فإنَّ الصفة تُصرَف نحو: (سَيْفان) ومعناها الطويل ، ومؤنثها (سَيْفانة) فيقال: (سَلَّمتُ على رجلٍ سيفانٍ).

2_ الصفة الأصلية التي على وزن (أفْعل): مثل: (أصفر)، ويُشتَرط في تلك الصفة ألَّا يكون مؤنثها بالتاء، بل يكون على وزن (فعلاء) فإنَّ مؤنث (أصفر) هو (صفراء) لا (أصفرة) ، وكذلك يكون المؤنث على وزن (فُعْلى) مثل: صغرى وكبرى وفُضلى ، للصفات: أصغر وأكبر وأفضل ، فإنْ كان الوصف مؤنثه بالتاء لم يُمْنَعْ مِنَ الصرفِ نحو: (أرمل) في قولنا: (عطفتُ على رجلٍ أرملٍ) [بالتنوين] ؛ لأنَّ مؤنثه: أرملة.

وكذلك يَنصرِفُ الوصفُ إذا كان وصفيَّته طارئة (ليست أصلية) نحو: (أرنب) في قولنا: (مررتُ برجلٍ أرنبٍ) بالتنوين أي: جبان.

ومِمَّا فَقدَ الشرطَين معًا كلمة (أربع) في قولنا: (قضيتُ في النزهةِ ساعاتٍ أربعًا) بالتنوين ؛ لأنَّه مصروف ؛ لأنَّ مؤنثه بالتاء نحو: (سافرتُ أيامًا أربعة) ؛ ولأنَّ وصفيَّتها طارئة ، فهي ليست في أصل وضعِها اللغوي صفة ، بل هي اسم للعدد المخصوص ، ثمَّ استُعمِلَت صفة.

3_ يُمنَعُ الاسم مِن الصرف للوصفية والعدل وذلك في موضعَين:

الأول: الأعداد التي على وزن (فُعال) و(مَفْعَل) مِن واحدٍ إلى عشرة نحو: أُحاد وموحَد ، وثُناء ومَثنَى ، وهذا الوزن معدول عن العدد المُكرَّر مَرَتَين ، فمثنى معدولة عن اثنَين اثنين ، وكذلك البقية.

ولا تُستَعمل هذه الألفاظ إلَّا نعوتًا كقوله تعالى: ﴿ ين□□□□□□□□ ﴾ [فاطر 1] ، أو أحوالًا نحو: ﴿ □□□□□□□□

□□ ﴾ [النساء 3] أو أخبارًا نحو: (صلاة الليل مثنى مثنى).

والثاني: كلمة (أُخر) وهي مِن الصفات المعدولة نحو: (مررتُ بنسوةٍ أُخَرَ) ، وهي جمع لكلمة (أُخرى) المؤنث ، وكلمة (أخرى) مذكرها (آخر).

ووجه العدل هنا أنَّ (آخر) اسم تفضيل مجرَّد مِن (أل) والإضافة ، لذلك القياس يقتضي أنْ نقولَ: (مررتُ بنسوةٍ آخر) بالإفراد والتذكير ، لكنَّهم عَدَلوا عن ذلك فقالوا: (مررتُ بنسوةٍ أُخَرَ) فمُنِعَ مِن الصرف للوصفية والعدل.

_ ما يُمنَعُ مِن الصرف للعلمية وعلَّةٍ أُخرى:

1_العلم المركَّب تركيبًا مزجيًّا غير المختوم بـ(ويه): نحو: معدي كرب وحضرموت، تقول: (هذه حضرموتُ ، ورأيتُ حضرموتَ ، ومررتُ بحضرموتَ) ، أمَّا العلم المختوم بـ(ويه) مثل مثل (سيبويه) فإنَّه يُبنى على الكسر.

2_ العلم المختوم بألف ونون زائدَتَين: مثل غطفان ورمضان ، قال تعالى: ﴿ □ □ □□□□ ﴾ [البقرة 185].

وهناك بعض الأعلام المختومة بالألف والنون يجوز صرفُها ومنعها مِن الصرف بحسبِ أحرفها الأصلية، فالاسم (حسَّان) إنْ قَدَّرتهُ من (الحسن) صرَفته ؛ لأنَّ النون أصلية فهو على وزن (فعَّال) ، وإنْ قدَّرته مِن (الحَسِّ) بفتح الحاء ، وهو القتل ، منَعته مِن الصرف لأنَّ الألف والنون زائدتان ، فهو على وزن (فَعلان).

3_ العلم المؤنث: فإنْ كان العلم مؤنثًا بالتاء امتنع مِن الصرف مُطلَقًا ، سواء كان علَمًا لمذكر نحو: (طلحة)، أم لمؤنث نحو: (فاطمة) ، وسواء كان زائدًا على ثلاثة أحرف كالأعلام السابقة أم ثلاثيًّا نحو: (هبة و عظة وأَمة) أعلام نساء.

وقد يكون مؤنَّثًا تأنيثًا معنويًا ، وإذا كان كذلك فإمَّا أنْ سكونَ ثلاثيًّا أو فوق الثلاثي ، فإنْ كان فوق الثلاثي امتَنَعَ مِن الصرف كـ(زينب) ، وإنْ كان على ثلاثة أحرف فإمَّا أنْ يكونَ مُحرَّك الوسط أو ساكنه ، فإنْ كان مُحرَّك الوسط مُنِعَ مِن الصرف نحو: (أمَل) ، وإنْ كان ساكن الوسط فإنْ كان أعجميًّا أو منقولًا مِن أصلِهِ المذكر الذي اشتَهَرَ به إلى مؤنث مُنِعَ مِن الصرف ، فمثال ما كان أعجميًّا (جُور ، وبَلْخ ، وحِمص) أسماء أمكنة، ومثال ما كان منقولًا (زيد وسعد وقيس) أعلام نساء.

فإنْ كان علم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط وليس أعجميًّا ولا منقولًا مِن مذكر جاز فيه وجهان: المنع والصرف ، والمنع أولى عند الجمهور لوجود العلمية والتأنيث نحو: (هنْد) تقول: (جاءت هندُ أو هندٌ) , و (سلَّمتُ على هندَ أو هندٍ).

4_ العلم الأعجمي: وشَرطُه أنْ يكونَ علَمًا في لغة العجم ، وزائدًا على ثلاثة أحرف نحو: (يوسف وإبراهيم) ، فإنْ كان غير علم في لغتهم ثمَّ جعَلناهُ علمًا وَجَبَ صرفُه فقالون _مثلًا_ اسم جنس للشيء الجيد ، والكلمة ليست علمًا في لغتِهم ، وقد نَقَلَها العربُ إلى لغتِهم على أنَّها أسماء أجناس ، فيجبُ صرفُها حتى بعد أنْ يصيرَ علَمًا.

وإنْ كانَ العلم الأعجمي ثلاثيًّا فإنَّه يُصرَف سواء كان مُحرَّك الوسط كـ(شَتَر) أم ساكنُه كـ(نوح).

5_ العلم الذي على وزن الفعل: والمراد بوزن الفعل أنْ يكونَ الاسمُ على وزنٍ مختصٍ بالفعلِ ، كاستعمالهم صيغة الماضي الذي على وزن (فَعَّلَ) علَمًا نحو: (شَمَّرَ)، أو على وزن (فُعِل) نحو (دُئِل)، أو بصيغة المضارع نحو(تعزّ) و(يشكر).

وقد يكون العلم على وزن مشترك بين الاسم والفعل ولكنَّه أكثر في الفعل كصيغة (اِفعِلْ) نحو: (إثمِد) فإنَّه على وزن (اِجْلِسْ) ، و(أُفْعُل) نحو: (أُبْلُم) ، و(اِفعَلْ) نحو: (إصبَعْ) فإذا سُمِّيَ بعلم منقول مِن هذه الصيغ وَجبَ منعه مِن الصرف للعلمية ووزن الفعل ؛ لأنَّ هذه الصيغ تَكثُرُ في فعل الأمر المأخوذ مِن الفعل الثلاثي.

6_ العلمية وألف الإلحاق المقصورة: بيان هذا أنَّ العربَ كانوا يُلحقون بآخر بعض الأسماء ألفًا زائدة لازمة مقصورة أو ممدودة فيصير الاسم على وزن اسم آخر، وتُسمَّى هذه الألف (ألف الإلحاق) ومِن أمثلتِها: (عَلْقى) اسم لبنت ، و(أرْطى) اسم لشجر ، وهما مُلحقان بجعفر ، وصحَّ منعهما مِن الصرف إذا كانا عَلَمَين للعلمية

وألف الإلحاق المقصورة في الكلمتَين زائدة لازمة ، وزيادتها اللازمة في آخرهما جَعَلتهما على وزن (فَعْلى) المختومة بألف التأنيث المقصورة اللازمة التي يُمنَعُ صرفُ الاسمِ بسبب وجودها ، فلمَّا أشبَهَت ألف الإلحاق المقصورة في زيادتِها ولزومها ألفَ التأنيث المقصورة ، وجَعَلَت وزن الاسم جاريًا على الوزن الخاص بهذه امتنعَ صرفه معها كما يَمتنع مع ألف التأنيث.

فإنْ كان ما فيه ألف الإلحاق غير علم كعلقى وأرطى _قبل التسمية بهما_ صرفته ؛ لأنَّها والحالة هذه لا تشبه ألف التأنيث ، وكذا إذا كانت ألف الإلحاق ممدودة كـ(عِلْباء) اسم لقصبة العنق ، فإنَّك تَصرفُ ما هي فيه علمًا كان أو نكرة.

7_ **العلمية والعدل:** وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: ما كان على وزن (فُعَل) مِن ألفاظ التوكيد المعنوي نحو: (جُمَع ، وكُتَع) مثل: (جاء النساءُ جُمَعُ) و (رأيتُ النساءَ جُمَعَ) و(مررتُ بالنساءِ جُمَعَ) ، والأصل (جمعاوات) ؛ لأنَّ مفرده (جمعاء) فعدل عن (جمعاوات) إلى (جُمَع).

والثاني: العلم المعدول إلى وزن (فُعَل) كـ(عُمَر) والأصل: عامِر ، ومثله: زُحَل.

والثالث: لفظ (سَحَر) وهو الثلث الأخير مِن الليل ، بشرط استعماله ظرف زمان ، وأنْ يُرادَ به سَحرَ يومٍ مُعيَّن ، مع تجريدِه مِن (أل) والإضافة ، نحو: (سافرتُ يومَ الخميس سَحَرَ) ، فهو معدول عن السَحَر ؛ لأنَّه معرفة ، والأصل في التعريف أنْ يكونَ بـ(أل) فعدلَ بهِ عن ذلك ، وصارَ تعريفُهُ مُشبهًا لتعريفِ العلمية مِن جهة أنَّه لمْ يُلفظْ معه بمُعرِّف.

فإنْ كان (سحر) اسمًا محضًا يُفيدُ الدلالة على الوقت المعيَّن وَجَبَ تعريفه بـ(أل) أو بالإضافة نحو: (طابَ السحرُ) و(طابَ سحرُ ليلتِنا).

وإذا كان (سحر) مُبهمًا ، أي لا يُفيدُ الدلالة على سحر يومٍ بعينِه وجَبَ صرفُه ، كقوله تعالى: ٌّ بيتر□□تنتيًّ[القمر 34].

_ حكم العلم المؤنث على وزن (فَعالِ):

إذا كان علم المؤنث على وزن (فَعالِ) كحذامِ وقطامِ ورقاشِ أعلام نساء فللعرب فيه طريقتان:

إحداهما: وهو مذهب أهل الحجاز ، بناؤه على الكسر نحو: (هذه حذامِ ، ورأيتُ حذامِ ، ومررتُ بحذامِ).

والثانية: وهو مذهب بني تميم ، إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل ، لأنَّ الأصل: حاذمة وقاطمة وراقشة ، فعدل عن هذا الأصل إلى وزن (فَعالِ) كما عدلَ عُمَر وجُشَم عن عامر وجاشم ، فنقول: (هذه حذامُ ، ورأيتُ حذامَ ، ومررتُ بحذامَ).

ويذهبُ بعضُ النحاةِ إلى أنَّ علَّة منعه العلمية والتأنيث المعنوي مثل (زينب وسعاد) ولعلَّ هذا هو الراجح.

الاسم المنقوص الممنوع من الصرف:

إذا كان الاسم الممنوع مِن الصرف منقوصًا فإنَّه يُعامل كالاسم المنقوص ، فَتُحذَف ياؤه في الرفع والجرِّ ، ويُنوَّن تنوين عوض ، وتبقى في حالة النصب مفتوحة بغير تنوين نحو: (راجٍ) _علم على مؤنث_ فتقول: (أقبلت راجٍ ، وذهبتُ إلى راجٍ) وتقول في النصب: (رأيتُ راجيَ) وهو مفعول به منصوب بالفتحة بلا تنوين.

_ صرف الممنوع مِن الصرف:

إذ ما كان منعه مِن الصرف للعلمية وعلَّة أُخرى ، وزالت عنه العلمية بتنكيرِه صرف ، لزوال إحدى العلَّتَين: وبقاؤه بعلَّة واحدة لا يقتضي منع الصرف ، وذلك نحو: معد يكرب وغطفان وفاطمة وإبراهيم وأحمد وعمر ، أعلامًا ، فهذه ممنوعة مِن الصرف للعلمية وسبب آخر ، فإذا نكَّرتها صَرَفتها لزوال أحد سببيها _وهو العلمية_ فتقول: (ربَّ أحمدٍ لقيتُ) بالجر مع التنوين ، فـ(أحمد) ههنا نكرة ولذا نُوِّن ودخلت (ربَّ) عليه ، إذ (ربَّ) لا تدخل إلَّا على النكرات. ونحوه (مررتُ بفاطمةَ وفاطمةٍ أُخرى) ، فـ(فاطمة)الأولى ممنوعة مِن الصرف للعلمية والتأنيث ، و(فاطمة) الثانية مصروفة ولذا نُوِّنَت ، فهي نكرة لفقدانِها العلمية.